

إشكالية جباية الاقتصاد الرقمي

The problem of levying the digital economy

بلملياني يوسف

BELMELIANI Youcef

محرر الاستثمار والتنمية المستدامة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الإيميل المهني belmeliani1youcef@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/31

تاريخ الاستلام: 2022/12/30

ملخص:

لقد شهد القرن العشرين ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، حتى عبر عنه البعض بأنه القرن الإلكتروني، في ظل هذا التسارع الرقمي الإلكتروني انتشر توسع استخدام الانترنت الذي لم تعد يقتصر دورها على الابحاث بل امتد إلى المجال التجارة الالكترونية التي أصبحت تعتمد عليها الشركات والأفراد، والذي لا تتوافق وقواعد النظام الضريبي التقليدي، وهذا ما أدى للامتناع عن تسديد الضرائب والتخلص من المسألة الضريبية، وهذا ما ينعكس سلبا على إيرادات العامة للدولة.

لهذا نسعى من هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ماهي تحديات فرض الضريبة على الاقتصاد

الرقمي، والحلول الضريبي المقترحة له؟

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الضريبة التقليدية، الضريبة الالكترونية، ضريبة الوحدة الرقمية.

Abstract:

The twentieth century witnessed the revolution of information and communication technology, through the use of artificial intelligence, even expressed by some as the electronic century. Companies and individuals,

المؤلف المرسل: يوسف بلملياني، الإيميل: belmeliani1youcef@mail.com

which do not comply with the rules of the traditional tax system, and this is what led to refrain from paying taxes and getting rid of the tax issue, and this is reflected negatively on the general revenues of the state.

That is why we seek from this paper to shed light on what are the challenges of imposing taxation on the digital economy, and the proposed tax solutions for it?

Keywords: The digital economy; traditional tax; Electronic tax; digital unit tax.

1. مقدمة:

لقد شهد القرن العشرين ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، حتى عبر عنه البعض بأنه القرن الإلكتروني، في ظل هذا التسارع الرقمي الإلكتروني انتشر توسع استخدام الانترنت الذي لم تعد يقتصر دورها على الابحاث بل امتد إلى المجال التجارة الإلكترونية التي أصبحت تعتمد عليها الشركات والأفراد، والذي لا تتوافق وقواعد النظام الضريبي التقليدي، وهذا ما أدى للامتناع عن تسديد الضرائب والتخلص من المسألة الضريبية، وهذا ما ينعكس سلبا على إيرادات العامة للدولة.

لهذا نسعى من هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ماهي تحديات فرض الضريبة على الاقتصاد

الرقمي، والحلول الضريبية المقترحة لها؟

2. العنوان الرئيسي الأول: تحديات فرض الضريبة على الاقتصاد الرقمي

تواجه الضريبة على الاقتصاد الرقمي تحديات على المستوى النظري تتمثل في غياب المفاهيم

والمبادئ المتعلقة بالاقتصاد الرقمي من جهة، وعلى المستوى التطبيقي تتمثل في اسقاط القوانين الجبائية

على هذا الاقتصاد الرقمي، وتتمثل أهم التحديات التي تعرفها عملية الضريبة على الاقتصاد الرقمي فيما

يلي:

1-مشكلة حصر الضريبة:

تظهر هذه المشكلة نظرا لأن جزءا من التجارة الإلكترونية غير منظر، إضافة لأن هذه التجارة تأخذ عدة مستويات (بين الدول، المؤسسات، مؤسسة وشخص طبيعي...) وأشكال (تجارة منتجات، خدمات...)، لذلك توجد صعوبة في عدم المقدرة التعرف على هوية المتعاقدين (صعوبة تحديد هوية الأفراد أو الشركات)، ذلك أن شخصيتهما تبقى إلى حد ما غير أكيدة من ناحية، ومن ناحية أخرى محتويات العقد في أغلب الأحوال غير مجسدة على الورق ولا موقعة باليد، وفي هذه الحالة استخدام الوسائل التكنولوجية للتواصل كوسيلة الحاسوب وبالتحديد وسيلة الانترنت، فهي غير كافية في معظم الأحيان للدلالة عن تحديد هوية المترسلين، وذلك لاعتبارات تقنية بحتة.

فالتواصل عبر الإنترنت سواء بوسيلة البريد الإلكتروني مثلا محفوف بالمخاطر والعقبات، ففي معظم الأحيان يكون عنوان البريد الإلكتروني لا يحمل اسم صاحبه الحقيقي بحيث لا يوحى إليه على الإطلاق، لأن مستعملي هذه الوسيلة في معظم الأحيان يلجأون إلى استخدام أسماء مستعارة أو جزء من الاسم، ففي هذه الحالة لا يمكن بأي من الأحوال التأكد بصورة قطعية ويقينية من هوية المرسل أو المستلم .

2- سيادة الدولة:

استقر العرف التشريعي في أغلبية دول العالم على خضوع الكيانات الأجنبية والمقيمة خارج دولة ما لمعدلات الضريبة المفروضة على التعاملات التي تتم داخل الدولة، وفي إطار حرية حركة عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال سوف تحاول الشركات تجنب الوجود المكاني في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، مما سوف يؤثر سلبا على الإيرادات الضريبية لبعض الدول .

3- العدالة الضريبية:

مع تزايد اختلاف مستويات الضرائب بين دول العالم، وفي إطار مرونة الحركة التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأت ظهور اختلال في تحقيق العدالة الضريبية، وعلى سبيل المثال قد يتمكن المديرون والعلماء من نقل أعمالهم إلى مناطق ذات المعدلات الضريبية الأقل، بينما سبقي العامل العادي غير قادر على تحقيق ذلك، وفي المستقبل القريب سيكون من الصعب فرض ضريبة على المنشآت والأفراد ذوي

المكاسب المرتفعة بمعدلات كبيرة، لأن هذه المنشآت والأفراد هي الأكثر مرونة في التنقل، مما يمكنها من نقل نشاطها إلى دول أقل في أعبائها الضريبية، وبالتالي فإن العامل غير الماهر سوف يتحمل عبئا ضريبيا أعلى .

4- صعوبة إثبات التعاملات والعقود الإلكترونية:

تتضمن معظم القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية أحكاما تشترط ان يتم إثبات التعاملات كتابة لأسباب مختلفة، فإذا اشترط توافر الكتابة لاعتبار العقد صحيحا، سوف تكون المعاملة التجارية باطلة ولاغية إذا لم يتوافر هذا الشرط فيها، وإذا اشترط القانون الكتابة لأغراض لإثبات فقط فإن عدم توافر هذا الشرط لا يضر بصحة العقد، غير أن التشريعات الوطنية والدولية قد أشارت إلى الكتابة دون أن تضع تعريف محدد يوضح هذا المصطلح وفي هذه الحالة يفترض أن الجهة التي وضعت التشريع تصورت الوثيقة المكتوبة في الشكل المتعارف عليه آنذاك، وهذا يشكل تحدي أمام التعاملات والعقود التي تتم بصورة إلكترونية، الأمر الذي يجعلها تتم ضمن فراغ قانوني إذا لم تقم الجهات المختصة بوضع نصوص تشريعية خاصة بها .

5- تحدي النقود الالكترونية:

لقد اعتمدت التجارة الالكترونية بشكل كبير على أنظمة الدفع الإلكترونية فضلا عن توسع نطاق عمل البنود التجارية وهذا التوسع في استخدام النقود الالكترونية في التعاملات التجارية من شأنه أن يؤدي إلى إمكانية إحلال النقود الالكترونية محل النقود الورقية، إذ من الممكن أن تتضمن هذه الشرائح الالكترونية الصغيرة أرصدة كبيرة من الأموال التي ترم في العقود الالكترونية الغير معترف بها وفق القوانين التقليدية.

وبالرغم من هذا الدور الذي تلعبه النقود الالكترونية في تسهيل التعاملات التجارية لكنها مازالت تثير العديد من المسائل القانونية خاصة ما يتعلق بالحماية الجزائية والمدنية ومسؤولية أطراف العلاقة وتوسع استخدام النقود الالكترونية ، الأمر الذي سوف يزيد من صعوبات التي تواجهها السلطات القائمة على الضرائب ، ضف إلى ذلك ان المدفوعات الالكترونية تنفذ بدون تسجيل محسبي وبالتالي تمنح مجال واسع للتهرب الجبائي، ومنه فإن العمليات التي تتم تسويتها عن طريق النقود الالكترونية لا تترك آثار محاسبية وتتفاقم هذه المشكلة أكثر لو صار ممكنا تسليم المدفوعات لنقود الالكترونية عبر الأنترنت.

6- مشكلة الازدواج الضريبي:

استخدمت الكثير من الدول فكرة المنشأة الدائمة أو المقر الدائم لتحديد السيادة الضريبية بين الدول، بحيث يكون من حق الدولة التي يعمل فيها المكلف من خلال تواجده ماديا أو عن طريق ممثل له أن تفرض الضريبة على الدخل المحقق نتيجة مزاوله النشاط عن طريق هذا الكيان، ونظرا لأن ظهور التجارة الإلكترونية أصبح يهدد هذا المبدأ حيث أصبح بإمكان المؤسسة ممارسة نشاطها دون الحاجة لوجود كيان مادي أو ممثل مقيم لمقدم السلعة أو الخدمة في الدولة مصدر الدخل، مما يعني فشل فكرة المنشأة الدائمة في حصر الكثير من صور المعاملات والصفقات التي تتم على صعيد المحلي أو الدولي، وقد أدى هذا الوضع إلى أن كل دولة تحاول الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق التجارة الدولية وتعطي لنفسها الحق في فرض الضرائب، مما يؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي على الصفقة الواحدة، لأن الدولة مصدر الدخل ترى أن لها الحق في فرض الضريبة على الدخل ودول موطن الشركة ترى أيضا ان لها حق فرض الضريبة، ما ينجم عنه فرض الضريبة الواحدة في الدولتين، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم التجارة الإلكترونية ويزيد من العبء الضريبي على المؤسسات .

3. العنوان الرئيسي الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة المعاملات الإلكترونية جبايا

في ظل التحول المتسارعة نحو عالم الأعمال الإلكترونية، شرعت السلطات الحكومية في العديد من الدول في التفكير في إمكانية تطبيق القواعد الضريبية التقليدية على المعاملات الإلكترونية، وكذا ضرورة صياغة تشريعات جديدة تواكب هذا النوع من المعاملات، واقترحوا في هذا المجال فرض ضريبة على الاستهلاك بدلا من فرضها على الوحدات الانتاجية، والضريبة على المبيعات، وكذا تطبيق ضريبة الوحدة الرقمية البيت « **Bit tax** »، وفرض رسم على التجهيزات الإلكترونية بالإضافة إلى محاولة تصور إطار عام للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية وهذا ما سنتطرق إليه :

أولا: الضرائب التقليدية المقترحة فرضها على التجارة الإلكترونية:

وهي الضرائب المطبقة فعلا على التجارة التقليدية المستقر معاييرها وأنظمتها وتحصيلها، هي من يجب ان تفرض على التجارة الإلكترونية بدلا من إيجاد انواع جديدة من الضرائب بجانب الضرائب التقليدية،

مع الإخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للتجارة الإلكترونية ومحاولة إيجاد الحلول لل صعوبات التي قد تنشأ في تطبيق الضرائب التقليدية على هذه التجارة ومن أهم أنواع الضرائب التقليدية ماييلي :

1- فرض ضريبة على الاستهلاك:

يهدف هذا المقترح إلى التحول من فرض الضريبة على الدخل إلى فرض ضريبة على الاستهلاك والملكية، حيث أن كلا منهما منخفض المرونة وصعب إخفاءه، وتساعد هذه الضريبة في جمع الضرائب من المتهربين من دفعها، حتى أولئك الذين يحققون دخولا مرتفعة من التعاملات غير الملموسة عبر شبكة الأنترنت، لأنهم يقومون بإنفاق هذه الدخول بأي حال من الأحوال .

وهناك فكرة أخرى مطروحة للنقاش وهي إمكانية فرض ضريبة على المستهلك من خلال الشركات التي تقدم خدمة الأنترنت **ISP**. بمعنى أن تقوم هذه الشركات بحاسبة عملائها على التعاملات التي يقومون بها عبر الأنترنت، أي تفرض ضريبة مبيعات على المعاملات المختلفة، ثم تقوم بتحويل هذه الضريبة إلى الحكومة، أي أنها تكون بمثابة وسيط ما بين الحكومة والمستهلكين.

وهذا ما ذهب إليه المشرع الجزائري باستحداث المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب المادة 2 من قانون المالية لسنة 2007 والذي جاء فيه باستثناء لأحكام المواد 282 مكرر إلى 282 مكرر 4 فإن الأشخاص الطبيعيين، مهما كانت وضعيتهم إزاء الفئات الأخرى من المداخيل، الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع أو الخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى البيع المباشر على الشبكة، يخضعون لاقطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5% بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة، يطبق على مبلغ الفاتورة مع احتساب كل الرسوم، ويطبق هذا الاقطاع، حسب الحالة من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء/ إعادة البيع.

ولم يكتفي المشرع الجزائري هذا الحد بل قام باستحداث المادة 2-14 من قانون الرسوم على رقم الأعمال بموجب المادة 39 من قانون المالية لسنة 2020 في القسم الأول "أ" المتعلق بالعمليات الخاضعة للضريبة وجوبا حيث نص على أنه تخضع وجوبا للرسم على القيمة المضافة عمليات البيع المنجزة إلكترونيا .

وتثير هذه الفكرة العديد من القضايا المتعلقة بطرق تتبع المعاملات الإلكترونية للعملاء، وكذا مدى تناقض ذلك مع قوانين السرية والأمان. كذلك فإن من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل المستهلكين، إضافة إلى ضريبة السلعة/الخدمة سوف يقوم المستهلكون بدفع ضريبة للشركات المقدمة لخدمة الأنترنت، ما يؤدي في النهاية إلى عرقلة نمو التجارة الإلكترونية، خاصة عند فرض أعباء ضريبية مرتفعة

2- فرض الضريبة على المبيعات:

تعد الضريبة على المبيعات من أهم أنواع الضرائب غير مباشرة لما تتميز فيه من سهولة الفرض والضبط و التحصيل، وتم تطبيق هذه الضريبة في بعض ولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت الشركات التي تباع البرامج الجاهزة **software** موجودة في الولاية التي تحصل فيها على مقابل لاستعمال حقوقها داخل الولاية كاسمها التجاري أو علامتها التجارية، الأمر الذي يعني منح الحق للولاية في تحصيل الضريبة من مبيعات هذه الشركة داخل الولاية والتي يجري بيعها عبر شبكة الأنترنت.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية العضو الوحيد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي لا يفرض ضريبة القيمة المضافة وإما تستعيز عنها بفرض ضريبة المبيعات، والتي تقتصر إلى حد كبير على ضريبة التجزئة من السلع المادية، وتستثنى السلع والخدمات المقدمة بصورة الكترونية مثل (الموسيقى الرقمية) من ضريبة المبيعات فهي ليس خاضعة، لكن بالرغم من ذلك فهذه السياسة ليست موحدة في كل الولايات، حيث أن هناك عدد متزايد من الولايات تقوم بتوسيع ضريبة المبيعات لتغطي السلع والخدمات الإلكترونية .

ثانياً: الضرائب الإلكترونية المقترحة فرضها على التجارة الإلكترونية:

تعتبر الضرائب الإلكترونية صورة مستحدثة من الضرائب وتعتمد على المفاهيم الإلكترونية والتطورات التكنولوجية وبشكل يتفق مع مقتضيات التجارة الإلكترونية، ومن أهم أنواع الضرائب الإلكترونية ما يلي:

1- تطبيق ضريبة الوحدة الرقمية "Bit Tax":

ضريبة البيت "Bit Tax" هي أحد الحلول المقترحة لتنظيم المعاملات التي تنطوي على انتقال إلكتروني للبيانات، ويتم تحصيلها على أساس كمية البيت **Bits** الرقمية التي يتم استخدامها أو نقلها،

ويتطلب ذلك وجود معدات ذات مواصفات خاصة في الأجهزة المختلفة، حيث تقوم بنقل المعلومات (الكمبيوتر، الفاكس،...)، خاصة بقياس البيانات على أساس البيت ، ويعود أصل هذا الرسم إلى النداء الذي أطلقه الباحثان **Tomse Ide** و **Arthur Cordel** لأول مرة سنة 1994 بنادي روما ثم تم إعادة إحياء فكرة هذا الرسم سنة 1996 من طرف مجموعة الخبراء الأوروبي الذي تناولوا المحاور الاجتماعية والمجتمعية في جانفي 1996 تحت عنوان "بناء المجتمع الأوروبي وضمان الإعلام للجميع" ونادي الباحثان بهذا الرسم ومحاولة تبنيه محاولة لوقف الخسائر الناتجة عن تآكل وعاء الضريبة بسبب التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية التي يتعذر متابعتها ضريبيا وفق الطرق التقليدية .

وللإشارة فإن هذه الفكرة نبعت من الأهمية القصوى التي تحتلها المعلومات والبيانات في العالم اليوم، حيث تعد البيانات والمعلومات دعامة البيئة الجديدة، وانتقالها وتبادلها هو النشاط الرئيسي لهذه البيئة. ومع ذلك فإن المكاسب المتولدة عن هذا النشاط غير منظورة، إذ لا توجد رقابة كافية أو رصد تام لهذا النشاط، وبالتالي فهو مصدر ثروة لا تنتفع به الدول المختلفة.

ويمكن اعتبار ضريبة البيت **Bit** بديلا مناسباً لضريبة القيمة المضافة وتعتبر من بين أفضل الحلول المقترحة لفرض ضريبة انتقال السلع والخدمات الرقمية ليتم فرضها على كثافة البث، إذ أن هذه السلع يتم تحويلها إلى كمية من البيتس **Bits** وتتم عملية انتقالها عبر الأنترنت، وبالتالي فإن ضريبة البيت سوف تتمكن من حصر العدد الفعلي من البيتس الذي تم نقله، ومن ثم تقوم بفرض ضريبة عليه، بغرض مقاومة الشرخ أو الفجوة الرقمية .

2- فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية:

مضمون هذه الفكرة ان يتم فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية والتي تعرف بال **pc** والمجهزة والتي تتيح للأفراد والشركات الدخول إلى شبكة الأنترنت، وما يميز هذا الرسم انه لا يدفع المؤسسات أو المستعملين إلى الهروب وإعادة التوطن، فلا يعطي الفرصة للمؤسسات أو المستخدمين إلى الهروب والانتقال للممارسة تجارية في فضاء دولة أخرى لا تفرضه، وذلك لأنه يعتمد بالأساس على الرابطة المادية التي تتجسد في ربط المستعمل بشبكة الأنترنت، فالتجهيزات الإلكترونية من حاسوب وغيره من مستلزمات لها كيان مادي على

أرض الواقع يسهل عملية ضبطها، بالإضافة إلى أن هناك من يقترح إنشاء شبكة موحدة لأجهزة الحاسوب الآلي على مستوى مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الجمارك وربطها بشبكة الأنترنت والتنسيق الكامل بين هذه المصالح لتبادل المعلومات فيما بينها بالنسبة للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية وإلزام المؤسسات المالية والبنوك بضرورة إخطار مصالح الضرائب بالتحويلات المالية بين المشروعات بأن تحجز نسبة معينة من هذه التحويلات تحت حساب الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مصالح الضرائب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التحويل بحيث يجب أن يقترن السداد بتقديم بيان موقع عليه من البنك أو المؤسسة المالية يوضح به نوع كل من هذه التحويلات، كما يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية بتحويل مبالغ ما بين المشروعات أن تكلف طالب التحويل بتقديم بيان موقع عليه منه يوضح نوعية وقيمة هذه التحويلات وأسبابها كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية إخطار الهيئة العامة للضرائب وفروعها المختصة بهذا البيان .

3- الإطار العام المقترح للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية:

في إطار ما تمت دراسته، ظهرت الحاجة الواضحة والملحة لأهمية وجود إطار عام متكامل يحقق الأهداف المنشودة للنظام الضريبي، والذي يعد حجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة دول العالم، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

أ- الإطار المفاهيمي: مما لا شك فيه أن العديد من المفاهيم السائدة في عالم الضرائب يحتاج إلى إعادة مراجعة بصورة تحقق اتساق هذه المفاهيم من المتغيرات التكنولوجية، ويشتمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المفاهيم التالية:

- مفهوم الإقليمية: ويقصد هنا امتداد مفهوم التواجد ليشمل مقر المعلومات على شبكة الأنترنت، وليس قصرها على مفهوم التواجد المكاني.

- مفهوم العدالة الضريبية: ويقصد هنا اتساع مفهوم العدالة الضريبية على المستوى العالمي بصورة تضمن تقليل حركة الأفراد والشركات من الأجانب، ومن جانب آخر عدم وجود اختلال في اسعار الحصول على السلع نتيجة الوسط الذي يتم تسليمها من خلاله.

- مفهوم السلع والخدمات: حيث أنه في إطار تزايد وتنامي السلع المادية وتحول بعض هذه السلع إلى خدمات، فإن هذه المفاهيم تحتاج إلى إعادة الصياغة بما لا يفرق بين نشاط تجاري وآخر بناء على نوع السلعة المتداولة، حيث يمكن تغيير أشكال بعض السلع من الصورة المادية إلى الصورة الإلكترونية (الصورة الفوتوغرافية عند تسليمها كصورة ورقية أو عند تسليمها كملف رقمي).

ب- الإطار التشريعي: مهما حاولنا تطبيق أساليب القياس، فإن قضية إقرار الوثائق والعقود الإلكترونية ستبقى هي مربط الفرس في إطار إطلاق طاقات التجارة الإلكترونية، وبالتالي فإن الإطار التشريعي يحتاج إلى إعادة صياغة، حيث يراعي في ذلك ما يلي:

- إقرار التوقعات الإلكترونية: حيث أن نظم التجارة الإلكترونية الحالية وما تشهده من تطور تجعل التوقعات الإلكترونية أكثر صعوبة في التزوير من النظم الورقية، مما يتطلب وجود آليات تشريعية تقرر هذه التوقعات الإلكترونية.

- التعاقدات الإلكترونية: هذه الأخيرة تضمن درجات سرية مناسبة، فلا يمكن أن تصل إلى درجة عالية من إثبات الحق، وبالتالي فإنه يمكن أن تكون مرجعية كاملة دون الحاجة لأي إثباتات أخرى. وبتكامل هذه العقود الإلكترونية مع حق التحقق الإلكتروني، الذي سنشير له لاحقاً، يمكن مراجعة العقود فوراً بما يجعل لهذه العقود حجية أعلى من العقود الورقية

- التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية: بوصفها أحد الموارد المطلوب حمايتها، ويشتمل ذلك كلمة السر مثلاً، وكذلك قواعد البيانات والبحث بوصفها مرجعية يعتمد عليها.

ج- الإطار التنفيذي: اعتمد النظام الضريبي في المقام الأول على قيام مأموري الضرائب بمراجعة القيود الدفترية الواردة في ميزانية المؤسسات والشركات وحساب الأرباح والخسائر على الوثائق الأصلية، لكن التحول إلى نظم القيد الإلكترونية، وما قد يتبادر إلى الذهن من إمكانية تعديل هذه العقود، يوجب اقتراح نظام للتحقق الإلكتروني، من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية بين الشركة تحت الفحص الضريبي والشركات التي تعاملت معها شراء وبيعاً، حيث يتم التعامل الإلكتروني بين الطرفين كلاهما مجهز إلكترونياً بصورة تحقق تنفيذ هذا التعامل، كما أن أحد الطرفين ستكون له رغبة أساسية في إثبات التعامل سواء بالقيمة الحقيقية أو

بالقيمة أعلى (النفقات)، بينما يلجأ الطرف الآخر إلى قيده بقيمته الأصلية أو بقيمة أقل (الإيرادات)، مما يشكل نظاما رقابيا متكاملًا.

إن القيد الإلكتروني الموجود لدى الطرفين يمكن التحقق منه من خلال رسالة إلكترونية يتم إرسالها من طرف الجهة تحت الفحص، بمعرفة محقق الضرائب، ويتم الرد عليها، ويتطلب اعتماد هذا الأسلوب وجود ما يسمى بحق التحقق الإلكتروني، ويمكن برمجته أوتوماتيكيا بصورة تحقق عدم تحميل الجهة الأخرى أي أعباء إدارية للرد.

يقوم محقق الضرائب في التحقق بمراجعة العقود الإلكترونية باستخدام نظم المراجعة الحديثة أو التقليدية، وفي حالة رغبة محقق الضرائب في التحقق من صحة أحد التعاقدات عليه أن يقوم بإرسال رسالة إلى الشركة التي تم التعامل معها، وهي مسجلة في العقد الإلكتروني، تتضمن هذه الرسالة طلب إرسال نسخة من العقد كما هو مخزن لدى الشركة التي تم التعامل معها.

في حالة إقرار هذا الحق يكون الرد من محاسب الشركة المتعامل معها نسخة من صورة العقد كما هي مسجلة لدى الشركة، وتتم المقارنة ما بين العقدتين. وبناء على هذه المقارنة يمكن قبول أو رفض المعاملة.

د- الإطار الإجرائي: دأبت العديد من الدول إلى تقسيم الأنشطة المرتبطة بتحصيل الرسوم والضرائب

بين عدة جهات متنوعة، كالجمارك وإدارة الضرائب، إلا أن تشابك الأنشطة المختلفة أدى إلى توكيل بعض أنشطة قطاع معين ليقوم بها قطاع آخر، فقد نجد، على سبيل المثال، مصلحة الجمارك تقوم بتحصيل ضريبة المبيعات على الواردات من المستوردين عند نقطة الفحص الجمركي، ويعتبر تقدير مصلحة الجمارك ماديا، إلا أنه مع دخول التجارة الإلكترونية وإمكانية دخول السلع من الضرائب الجمركية، وهو ما يخل بمبدأ المساواة الضريبية، أو فرض ضرائب جمركية عليها عند قيام محقق الضرائب بالمراجعة السنوية لحسابات الشركات والمؤسسات، من خلال محاولة إيجاد تقنيات لإخضاع تلك المنتجات الضريبية، وهذا عن طريق مراقبة انسياب السلع والخدمات عبر المنافذ الجمركية للدولة، أو عبر مؤسسات الرقابة والإشراف على استقبال وبت الأنترنت، غير أن هذا المقترح يصدم بالضغط العالمي لتحرير التجارة وإزالة القيود الجمركية، ولذلك فإن الاتجاه الأسلم قد يكون في توحيد الجهود من أجل إيجاد آليات جديدة لإخضاع المنتجات الإلكترونية

للضريبة، وكذا توحيد الجهات التي تقوم بتحصيل الضريبة وتكامل أعمالها في المراحل المختلفة، وذلك لضمان الحصول على الإيرادات وتحقيق العدالة الضريبية بغض النظر عن المنظمة التي يتم فيها التحصيل.

4. خاتمة:

لقد أظهرت الدراسة التحديات الكبيرة التي فرضتها التجارة الإلكترونية على الأنظمة الضريبية بإلغائها الحدود الجغرافية للدول، كما أنه على الرغم من عدم وجود اتجاه دولي موحد لفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وتكييف النظام الضريبية وفقا للمستجدات التكنولوجية، لكن يعرف العالم الكثير من المحاولات سواء من قبل الدول أو المنظمات بهدف إيجاد آليات ضريبية تتماشى مع طبيعة التجارة الإلكترونية، وفي هذا الإطار توصلت إلى مجموعة من النتائج وقدمت جملة من التوصيات وهي:

الاستنتاجات

التجارة الإلكترونية مرحلة متقدمة من مراحل تطور التجارة اعتمدت على المزج ما بين التجارة والمعلومات واستخدمت الوسائل الإلكترونية في كافة مراحل العملية التجارية وانعدام فيها الوثائق الرسمية الورقية كما انها غير خاضعة للرقابة والتدقيق المالي والجمركي لهذا تكمن صعوبة اخضاع التجارة الإلكترونية للضرائب، لعدم انسجام القواعد والقوانين التشريعية مع البيئة الإلكترونية.

التوصيات

- اجراء بعض التعديلات القانونية والتشريعية في النظام الضريبي وتكييف هذه التشريعات بما يتلاءم مع التطور الاقتصادي وتتوافق مع التعاملات التجارة الإلكترونية، وسد الفجوة التشريعية في النظام الضريبي على التجارة الإلكترونية.
- استخدام التقنيات الحديثة والوسائل الإلكترونية لرفع مستوى الادارة الجبائية ووضعهم على دراية بخصوص المتعاملين في التجارة الإلكترونية.
- صياغة نموذج ضريبي دولي موحد لتبادل المعلومات بخصوص التجارة الإلكترونية.
- التعاون بين المؤسسات المالية وادارة الضرائب والتبليغ عن كافة المعاملات التجارة الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية.

- الاستفادة من تجارب الدول السبّاقة في مجال التشريعي الضريبي للمعاملات الإلكترونية ومعالجة

الثغرات فيها وتطبيقها مستقبلا.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

خيري مصطفى كنانة، 2009، التجارة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي شكري 2007، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية.

مراد صر، 2003، فعالية النظام الضريبي والتطبيق، دار هومه، بوزريعة، الجزائر.

عبد المجيد قدي، 2011، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مولود مليكاوي، 2018، أساسيات في الضريبة المحلية والدولية، دار هومه، الجزائر.

الأطروحات:

محمد سليمان، 2015، النظام الضريبي في المعاملات التجارية الإلكترونية، مذكرة ماستر، قانون اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة.

محمد أمين زايد، 2014، التنظيم الضريبي للتجارة الإلكترونية ومقترحات لتبنيها في الواقع الفلسطيني، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطني، فلسطين.

المقالات: لقب واسم المؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات؛

متوق جمال، كوش إيمان، 2019، الإشكاليات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية والمتعلقة بالمجال الضريبي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد الأول.

حمري نجاد، حمري نوال، 2021، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر وفق مقتضيات قانون 18-05، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01.

رأفت رضوان، 2002، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02.

كشكول عبده سعاد، 2022، أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.

عبد الهادي ابراهيم عبد الحفيظ، 1999، اطار مقترح للتعديلات الضريبية اللازمة للتحويل إلى عالم التجارة الإلكترونية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، بنس سوييف، مصر، المجلد 9، العدد 2.

عزوز علي، 2015، جباية المعاملات الإلكترونية -المشاكل والحلول-، الريادة الاقتصادية الأعمال، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 01، العدد 01.

قيص حسن عواد، 2010، مشكلات فرض وتحصيل الضرائب في عقود التجارة الإلكترونية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 43.

زيود لطيف، 2007، تحدث التجارة الإلكترونية للنظم الضريبية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، جامعة اللاذقية، سوريا، العدد 03.

النصوص التشريعية والتنظيمية:

قانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، ج.ر العدد 85 لسنة 2006.

قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر العدد 81 لسنة 2019.